اتفق الكويتيون على ألا يتفقوا!

تتعدد القضايا التى تملأ الساحة السياسية فى الكويت بالجدل بحكم مساحة التعبير وحرية الرأى، ولا يكاد الكويتيون يختلفون حول قضايا السياسة الخارجية خاصة الموقف من العراق وما سمى بدول الضد، بينما تتسع دائرة اختلافهم حول قضايا الداخل سواء الفساد المالى أو اختلاسات النفط أو مشروع الاستعانة بالشركات الأجنبية فى تطوير حقول الشمال أم السماح بالتعددية السياسية أو غيرها من القضايا. والاختلاف الكويتى هنا ينصب على الشكل والأسلوب أكثر منه اختلافا حول الجوهر والمضمون.

أحدث لغط تشهد الساحة الكويتية حاليا حول العلاقات مع السلطة الفلسطينية ويرفض قطاع عريض إعادة العلاقات مع الفلسطينيين، وذهب الشارع الكويتى فى عدائه الشديد للمنظمة إلى درجة أن نوابه فى مجلس الأمة تباروا فى توجيه السباب والشتائم إلى شخص الرئيس الفلسطينى بدءا من وصفه بالصهيونى وليس انتهاء بوصفه بالخائن والكافر!..

والموقف ليس مختلفا كثيرا بالنسبة للأردن الذى اختتم عاهله زيارة إلى الكويت أخيرا واضطر إلى ليس البزة العسكرية وزار قاعدة عسكرية كويتية بالقرب من الحدود الكويتية -العراقية فى إشارة ذات مغزى وتم إعادة جدولة ديون الكويت لدى الأردن على ٣٠ سنة مع وعود بالاستعانة بالمدرسين الأردنيين فى قطاع التدريس وهو ما يلقى معارضة أيضًا من قطاع عريض من النواب والشارع الكويتى علما بأن نواب مجلس الأمة هم المرآة العاكسة لنبض ورغبات الشارع الكويتى.

وعلى صعيد التعامل الآنى مع الملف العراقى فإن الكويتيين يؤيدون تماما الفكرة الأمريكية -البريطانية لتغيير العقوبات على العراق إلى «عقوبات ذكية» بحيث تصير أكثر فاعلية لجهة منع العراق من تطوير قدراته العسكرية.

أما على الصعيد الداخلى فتأتى قضية ملف اختلاسات النفط فى المرتبة الأولى من الاهتمام الشعبى وهى مرشحة للتصاعد خلال الفترة المقبلة وذلك مع مثول الشيخ على الخليفة وزير النفط ووزير المالية الأسبق أمام محكمة الوزراء وذلك بعد تقدم الحكومة الكويتية ببلاغين إلى المحكمة -يمثل أحدهما شركة ناقلات النفط الكويتية فيما يمثل الثانى هيئة الاستثمار- إلى محكمة الوزراء نتيجة ضغوط من مجلس الأمة أدت إلى إدخال تعديلات جوهرية فى القانون رقم ٩٥ لسنة ٨٨ الخاص بمحاكمة الوزراء بما سهل من إجراءات الإحالة للمحكمة التى اتهم البعض الحكومة من قبل بتعمد التلكؤ فيها.

ويتابع الشارع الكويتى تطورات هذه القضية بشغف كبير نظرا لحساسية الموضوع المتعلق بالمال العام والمدان فيه فرد من أفراد الأسرة الحاكمة. ويؤكد البعض أن عدوى الفساد ستمتد قسرا إلى كل موقع فى البلاد إذا تم التساهل فى هذه القضية تحديدا.

القضية الثانية الأهم على مستوى الداخل لها علاقة بملف النفط أيضًا وتختص بمشروع الحكومة للاستعانة بالشركات الأجنبية فى استثمار وتطوير حقول الشمال الذى أثيرت ضجة واسعة حوله وقد نجح مجلس الأمة فى إلزام الحكومة -من خلال تشريع قانونى صدر قبل أسابيع- بألا تمضى فى أى استثمار فى الحقول النفطية فى البلاد إلا بقانون يصدر من المجلس بل اشترط المجلس على الحكومة أن تتضمن الاتفاقات النفطية فى هذه الحالة «نصا صريحا يحظر أن يكون للشركة الأجنبية وكيل أو ممثل محلى أو مستفيد آخر بصفة مباشرة أو غير مباشرة» وذلك قطعا للطريق على المنتفعين والوسطاء.

والواقع أن غل يد الحكومة عن الانفراد باتخاذ أى قرار يخص الاستثمار فى القطاع النفطى هو ثمرة اجماع القوى السياسية كافة فى البلاد التى تحظى بتأييد طاغ من الشارع الكويتى والفاعليات الشعبية فى هذا الأمر بالنظر إلى أن النفط هو مصدر الدخل الوحيد فى البلاد.

وعلى الصعيد نفسه تأتى قضية مطالبة قوى سياسية بارزة فى البلاد بإشهار الأحزاب السياسية ولعلها أكثر قضية تشهد انقساما فى الشارع الكويتى بعكس قضايا النفط والمال العام وهو الانقسام الذى وقع بين القوى السياسية نفسها فيما يبدو الموقف الحكومى حاسما ونهائيا فى هذه المسألة وهو أنه من المستحيل السماح بتكوين أحزاب سياسية فى البلاد. أما رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافى فيرى أن الوقت ليس مناسبا الآن للتعددية الحزبية فيما ينقسم التياران الإسلامى والليبرالى إزاء ذلك إذ يرفض السلفيون من التيار الأول التعددية الحزبية استنادا إلى قناعة ينسبونها إلى الشرع الإسلامى بينما يؤيد الإخوان المسلمون (الحركة الدستورية الإسلامية) هذه التعددية بشدة، بالنسبة للتيار الليبرالى فإن تكتل أحمد السعدون يلتقى مع الإخوان فى المطالبة بالتعددية، وآخرون يتفقون مع رأى الخرافى من أنه «لم يئن الأوان لذلك بعد» وأن «هذا الأمر سابق لأوانه بالنظر إلى أن الروح القبلية ما زالت هى المسيطرة فى البلاد».

مجلة «الأهرام العربى»

٢١ يوليو ٢٠٠١

●●●

الكويت تعيش على ذكرى أسراها

عندما تسأل أى مواطن كويتى، سواء على المستوى الشعبى أو الرسمى: هل بالإمكان عودة العلاقات مع العراق؟ فإنه سيجيبك على الفور: «مع الشعب نعم، أما مع النظام فمستحيل». ذلك أن هناك إجماعًا كويتيًا -شعبيًا ورسميًا- على التفريق بين النظام والشعب فى العراق، إذ يتم تحميل الأول أوزار الاحتلال العراقى للبلاد فى عام ١٩٩٠، وما ترتب عليه من ويلات على الكويت والمنطقة والنظام العربى ككل، بينما يتم التعاطف مع الثانى، والدعوة للتقارب معه. فى البداية ترى الدكتورة معصومة المبارك- رئيسة قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت- أن النظام العراقى قد استهدف زعزعة أمن واستقرار منطقة الخليج على مدى عقدين من الزمن حين تسبب فى نشوب حرب مدمرة بينه وبين الجمهورية الإسلامية فى إيران، وفور انتهاء تلك الحرب العبثية بدأ يعد العدة لجريمة أكبر تمثلت فى احتلال دولة الكويت، وما استتبع ذلك من تدمير للبنية التحتية لكل من العراق والكويت، وإهدار لمقدرات الشعبين المادية والبشرية، وشرخ غائر فى العلاقات العربية -العربية. وتؤكد الدكتورة معصومة العوامل التى تدعم أمن واستقرار منطقة الخليج مشيرة إلى أن أبرز ما يمكن اتخاذه من خطوات فى هذا الشأن هو تسوية المشكلات الحدودية بروح ودية وبعيدًا عن التشنج، وخير مثال على ذلك المنحى الذى اتخذته السعودية فى تسوية الملفات الحدودية التى هى طرف فيها.

قنوات للاتصال:

وتضيف رئيسة قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت أنه لابد أيضًا من البحث الجاد عن قنوات للاتصال والتعامل بين شعوب المنطقة، وبالتحديد بين الشعب الكويتى والشعب العراقى، وحسب قولها: «فالنظام العراقى زائل لا محالة ولكن الشعب العراقى باق، وفتح قنوات الاتصال معه أمر حتمى، فهذا الشعب ذاق صنوف البؤس والشقاء على يد نظامه الذى سمى -وما زال يسمى- لتسوية العلاقة بينه وبين شعوب

المنطقة بشكل عام، وبينه وبين الشعب الكويتى بشكل محدد، فمناقشة سبل العلاقات المستقبلية مع الشعب العراقى يجب أن تكون موضوعًا مفتوحًا للنقاش الجاد، وألا تترك هذه العلاقات يعبث بها النظام الحاكم فى بغداد ويشوهها بما يخدم مصالحه الأمنية، ويحطم فرصة التعاون المستقبلى بين الشعبين. وتشدد الدكتورة معصومة كذلك على ضرورة البحث الجاد فى وضع تصورات مدروسة لاتفاقيات عدم اعتداء بين دول المنطقة، وحيث إن منظومة مجلس التعاون تنظم هذا الجانب بين الدول الأعضاء فيها، فالمقصود هنا اتفاقية عدم اعتداء بين دول مجلس التعاون والجمهورية الإسلامية فى إيران، ومستقبلا بينها وبين العراق المتحرر من نظامه السلطوى كما ترى.

الإستراتيجية الكويتية:

ومن جهته يقول الدكتور سامى الفرج رئيس مركز الكويت للدراسات الإستراتيجية: إن الاستمرار فى الوضع الحالى فى المنطقة يهدد الأمن الوطنى الكويتى، مشددًا على أنه على السياسة الكويتية أن تعود إلى الوضع السابق للثانى من أغسطس/ آب عام ١٩٩٠، مع وضع ضمانات أقوى لأمن الكويت، وعلاقات مستقبلية صحيحة مع العراق، مما يعنى تنفيذ كل قرارات مجلس الأمن.

ويرجع الدكتور سامى الفرج الدوافع لتغيير الإستراتيجية الكويتية الحالية للأسباب التالية: أولا: تأثيرها سلبًا على العلاقة مع الشعب العراقى مستقبلا، وثانيًا: عدم القدرة على الحفاظ على التحالف، ثالثًا: تدالخ مصالح الآخرين، رابعًا: إمكان اتباع بديل أقل كلفة سياسية، ومتوافق أيضًا مع المصالح الدولية الكبرى والإقليمية، أو فقدان المنافسة الاقتصادية الإقليمية تمامًا، وأخيرًا: المرونة الدبلوماسية الظاهرة فيما يتعلق بمصالح الآخرين المتضررين من استمرار العقوبات بشكلها الحالى.

ويضيف: إن الانتقال من مرحلة حصار العراق إلى مرحلة تجاوز حكومة العراق يخلق وقائع اقتصادية وأمنية ضاغطة جديدة فضلا عن تأكيد التفريق ما بين شعب العراق وحكومة العراق موضحًا أن إستراتيجية التجاوز هى الربط بين إجراءات بناء الثقة على المستوى الأمنى، وتطوير العلاقات الاقتصادية بين مجلس التعاون وإيران،

فضلا عن الارتكاز على العمق السعودى والخليجى والتعاون مع إيران فى خلق منطقة شمال الخليج الاقتصادية المشتركة، وترجمة حاجات الأمن، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول إلى نظام متتام ومتوازن للأمن المشترك والتطوير النوعى للعلاقات مع الولايات المتحدة والحلفاء بصورة تركز على العلاقات الاقتصادية والتكتولوجية.

لكن رئيس مركز الكويت للدراسات الإستراتيجية يشدد على أهمية إستراتيجية التفريق بين الشعب العراقى وحكومته فى الوقت نفسه، ويؤكد أنها تأتى بالبدء بمحاكمات مجرمى الحرب العراقيين واعتبار الشعب العراقى شريكًا طبيعيًا فى الصراع ضد حكومة العراق.

تغيير ملحوظ وإيجابى:

وفى سياق متصل يؤكد الدكتور غانم النجار -أستاذ العلوم السياسية فى جامعة الكويت ورئيس مركز الدراسات المستقبلية والإستراتيجية بالجامعة- على أن التحرك الرسمى الكويتى تجاه مستقبل العقوبات على العراق يتطور نحو الأفضل، وأن الحركة السياسية أصبحت أكثر انسجامًا وإدراكًا للمتغيرات الدولية مشيراً إلى أن السياسة الخارجية الكويتية بدأت تتغير بشكل إيجابى ملحوظ، فالبدء بسياسة واضحة تجاه العراق، والتفريق بين الشعب والنظام العراقى، ويؤكد أن الكويت ليست لها علاقة بشأن الضربات الأمريكية ضد العراق، مشدداً على أنه تحرك إيجابى بالنسبة للوضع فى الكويت وتأثيرها غير كبير.

مجلة «الأهرام العربى»

١٨ أغسطس ٢٠٠١

●●●

الكـــويت على صـــفيح ساخن بسبب العقوبات والتعذيب واللجان الخيرية!

إقرار قانون العقوبات الشرعية، وتعرض بعض الإسلاميين للتعذيب على خلفية الاشتباه، وبلورة الصورة النهائية لآليات العمل الخيرى بجمعياته ولجانه، هذه هى العناوين الثلاثة العريضة للجدل الملتهب والسجال العنيف الذى تشهده الساحة الكويتية السياسية حاليًا وسيحرك اتجاه الريح لدى شتى التيارات هذه الأيام لتصريحات الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح -رئيس مجلس الوزراء بالنيابة ووزير الخارجية- التى أكد فيها أن الحكومة لن تقدم أى مشروع للعقوبات الشرعية إلى مجلس الأمة ما زالت تحدث تفاعلاتها فى صفوف الإسلاميين الذين أصابهم الذهول بسبب ما اعتبروه «تراجعًا» من الحكومة عن اتجاه استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية. الدكتور وليد الطبطبائى عضو مجلس الأمة أعلن أنه وزميله النائب مخلد العازفى سيمضيان قدمًا فى تقديم قانون العقوبات الشرعية الذى كانا قد تقدما به قبل أن تلوح الحكومة بمشروعها. وأضاف فى تعليق مباشر على تصريحات الشيخ صباح: الحكومة حرة فى اتخاذ الموقف الذى تختاره، ونحن لم نعول عليها فى الأساس لأننا نقرأ فى مواقفها منذ اقتراح تعديل المادة الثانية من الدستور ١٩٨١ عدم رغبتها فى استكمال تطبيق الشريعة الإسلامية فى الكويت.

فى المقابل أعرب رموز التيار الليبرالى عن سعادتهم بهذه التصريحات وقال د. أحمد بشارة الأمين العام للتجمع الوطنى الديمقراطى: نبارك للشيخ صباح الموقف الصريح والواضح وهو الموقف ذاته الذى دعا إليه أهل الكويت المخلصون، فيما أكد عبد ا النيبارى رئيس المنبر الديمقراطى أن مشروع القانون المذكور مناف لكل الالتزامات الكويتية تجاه مواثيق حقوق الإنسان الأممية والدولية. وفى تطور

مواز، أصدرت اللجنة العليا للعمل الخيرى قراراً بمنع جمع التبرعات النقدية بشتى صورها عدا الاستقطاعات، وكذلك إزالة الأكشاك المخالفة وغير المرخصة مع منع التصريح لإقامة أى فروع جديدة للجمعيات الخيرية. والسؤال الأخير الآن: هل يهدأ السجال وتخف حدة الجدل بين الفرقاء مع بدء شهر رمضان أم لا؟

مجلة «الأهرام العربى»

١٧ نوفمبر ٢٠٠١

●●●

اعتذار «البغدادى» يعلن الهدنة بين الإسلاميين والليبراليين

هدأ السجال العنيف والاستقطاب الحاد الذى شهدته الساحة الثقافية والسياسية فى الكويت خلال الأسبوعين الماضيين بين أصحاب التوجهين الإسلامى والليبرالى عقب سجن الدكتور أحمد البغدادى -رئيس قسم العلوم السياسية فى جامعة الكويت- بتهمة «الإساءة إلى النبى عليه الصلاة والسلام». وذلك على إثر إطلاق سراح البغدادى بعفو أميرى بعد أن أمضى ١٣ يوما خلف القضبان، وحدث نوع من «الهدنة المؤقتة» بين الإسلاميين والليبراليين نتيجة اعتذار أعلنه البغدادى، وتوضيح أطلقه الشيخ عبد الله العلى المطوع الرمز الإسلامى الأبرز فى الدولة.

البغدادى قال فى اعتذاره: «لكل من جرح الموضوع إحساسهم، أتقدم إليهم -بعد مقام نبى الرحمة عليه الصلاة والسلام- بالاعتذار آملا أن يحسنوا الظن والتفهم بأن ما كتب ليس مقصوداً به أبداً المساس بمقام النبى الكريم عليه الصلاة والسلام الواجب إجلاله حيا وميتا» مشيراً إلى أن «الاعتذار قد تم تثبيته فى وثائق القضية».

وأكد البغدادى أنه بتنفيذ حكم القضاء، وصدور العفو الأميرى الكريم تكون هذه الصفحة قد طويت إلى الأبد بإذن الله داعيا أصحاب الاتجاهين الإسلامين والليبرالى إلى أن تسود بينهما العقلانية والتفهم المتبادل لكل وجهات النظر باعتبار أن «بلدنا الصغير الكويت لا يحتمل هذا الاحتقان السياسى والفكرى». ومن جهته أبدى السيخ عبد الله على المطوع -رئيس جمعية الإصلاح الاجتماعى- أكبر الجمعيات الإسلامية فى البلاد- أسفه من أن البعض فسر تفسيراً خاطئًا، وصور الأمر على غير حقيقته وآثار ضجة إعلامية لا مبرر لها حول ما نقل على لسانه من أن هناك توجها من قيادات جمعيات النفع العام لرصد كتابات اللادينيين، وإعداد ملف لكل منهم، بهدف تقديمه إلى محاكمة عاجلة.

مجلة «الأهرام العربى»

٣٠ أكتوبر ١٩٩٩

ملفات ساخنة على مائدة مجلس الأمة

صباح الإثنين المقبل الخامس عشر من أكتوبر هو الموعد المقرر لبدء فعاليات دور الانعقاد الرابع لمجلس الأمة الكويتى بعد إجازة طويلة استمرت ثلاثة أشهر ونصف الشهر، ومع استئناف العمل النيابى تترقب الأوساط الحكومية والسياسية فى الكويت طرح العديد من الملفات الساخنة فى إطار أنشطة الدورة البرلمانية المقبلة.

الحكومة من جانبها حددت ٢٤ موضوعا، على أنها الموضوعات المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمة التى قد تثير جدلا واهتمامًا واسعين.. وفى تقرير صادر عن وزارة شئون مجلس الأمة جاء فى مقدمة هذه الموضوعات -المتوقع أن تثير الجدل- الاقتراحات بقوانين بشأن محاكمة الوزراء، ويقضى القانون الجديد باستبدال نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون بحيث يتم التسريع فى إجراءات التحقيق مع الوزراء وكذلك القانون بشأن العقود الخاصة بالمشاركة الأجنبية فى تطوير حقول النفط الذى يقضى بضرورة أن يكون هناك قانون خاص لأى اتفاق يتعلق بتطوير حقول النفط، وكذلك موضوع منع الاختلاط بين الجنسين فى الجامعة. ومن المرتقب كذلك طرح موضوع تقرير لجنة حماة الأموال العامة، بصفتها لجنة تحقيق عن موضوع شراء المدفع الأمريكى «بلادين» والاقتراح بقانون عن الذمة المالية للعاملين بالدولة الذى يقضى بإلزام العاملين بالدولة -أيا كانت وظائفهم- بتقديم إقرار ذمة مالية عن أموالهم، وأموال زوجاتهم، وأولادهم القصر، إضافة إلى الاقتراح بقانون بشأن إنشاء الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام، علاوة على الاقتراح بقانون بشأن العقوبات الشرعية الذى يقضى بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية فى شأن أحكام الجرائم الحدية التى تقع فى دولة الكويت أما جرائم التعزيز فيعاقب مرتكبها بالعقوبات المنصوص عليها بالقوانين السابقة أو اللاحقة.

وتتحسب الحكومة كذلك لطلب المناقشة المقدم من بعض أعضاء المجلس بطرح جميع ما قامت به الحكومة من اتصالات أو لقاءات مع السلطة الفلسطينية أو دعوات وجهت لأى من مسئوليتها لحضور احتفالات أو مناسبات أقامتها سفارة الكويت فى الخارج، لاستيضاح سياسة الحكومة فى شأنه، وتبادل الرأى بصدده.

مجلة «الأهرام العربى»

١٣ أكتوبر ٢٠٠١

●●●

تحركات لإعلان الأحزاب السياسية فى الكويت

اشتعلت حرب الكتل السياسة فى الكويت بين أعضاء مجلس الأمة الذى تفرق أعضاؤه بين أربع كتل سياسية دفعة واحدة أعلن تشكيلها خلال الأسبوعين الأخيرين فقط: الكتلة تلو الأخرى الأمر الذى يطرح التساؤل: هل تكون هذه التكتلات نواة لإشهار الأحزاب السياسية بشكل رسمى فى البلاد وهو مطلب العديد من الفعاليات السياسية بشتى اتجاهاتها؟

بداية فإن أحدث كتلة سياسية تشهد الكويت ولادتها تحمل اسم كتلة «نواب الجميع» ويتزعمها النائب مبارك الخرينج أمين سر مجلس الأمة سيتم الإعلان عنها خلال الأيام القليلة المقبلة بحيث تضم تسعة نواب مع توقعات بانضمام ثلاثة نواب شيعة إليها.

ورشحت مصادر نيابية الكتلة الجديدة لتمثل دور «رمانة الميزان» فى البرلمان الكويتى التى تضمن ترجيح أى قانون جديد واتخاذ المواقف المؤثرة بشأن القضايا الحيوية التى يتناولها المجلس إضافة إلى إحداث نوع من التوازن بين الكتل المختلفة بداخله خاصة أن غالبية أعضاء الكتلة الجديدة هم من النواب المستقلين. وكانت أول كتلة برلمانية سياسية كويتية قد ظهرت إلى الوجود وتسببت فى هذه الموجة المفاجئة من إعلان الكتل ولدت قبل نحو أسبوعين تحت اسم «كتلة العمل الشعبى» وتضم أحد عشر نائبًا يتقدمهم أحمد السعدون رئيس المجلس السابق وعضو المجلس الحالى بهدف «التخفيف من أعباء ذوى الدخول المحدودة وحماية المستضعفين من أبناء الشعب الكويتى». لكن النواب ذوى التوجه الإسلامى ردوا على إعلان هذه الكتلة – من جانبهم- بإعلان تشكيل كتلة «العمل الإسلامى» التى تضم ١٢ نائبًا يتقدمهم نواب الحركة الدستورية الإسلامية (الإخوان المسلمون) وعددهم سبعة نواب واختير النائب مبارك الدويلة القطب الدستورى البارز ناطقا رسميًا باسمها وهدفها حسب بيان إنشائها -تطبيق- ما أمكن- من أحكام الشريعة الإسلامية وخدمة الجماهير وتحقيق مطالبها الحياتية.

أما الكتلة الثالثة فقد أنشئت عقب ذلك فهى كتلة «غرفة التجارة والنواب الليبراليين» التى أعلن تشكيلها وتضم تسعة نواب بينهم مشارى العنجرى نائب رئيس مجلس الأمة والدكتور أحمد الربعى إضافة إلى النواب ذوى التوجه الليبرالى. والواقع أن الفروق لا تبدو واضحة بين برامج هذه الكتل الأربع فكلها تزعم أنها قامت من أجل تلمس نبض الشارع وهموم المواطنين وتبنى القضايا المجتمعية الملحة والأولويات الشعبية كمعالجة قضية البطالة وإعادة النظر فى رواتب الموظفين وتفعيل قوانين الرعاية السكنية ومتابعة قضايا المال العام وإطلاق حرية إصدار الصحف، إلى آخر القضايا الجماهيرية.

ومن المتوقع أن يؤدى إنشاء هذه الكتل إلى تفتيت وحدة مواقفها فى مواجهة الحكومة من جهة والوقوع فى مزيد من التناحر النيابى والتحزب السياسى فيما بينها من جهة أخرى غير أنها سوف تجلب المزيد من المكتسبات الشعبية للمواطنين وتثرى -فى الوقت نفسه- التجربة الديمقراطية والتعددية السياسية فى البلاد وربما تكون نواة لإشهار أحزاب سياسية رسمية معترف بها قانونًا.

مجلة «الأهرام العربى»

١٤ إبريل ٢٠٠١

●●●

الكويت تستورد مياه الشرب من إيران!

الكويت تبيع النفط، وتشترى المياه، فقد دفعت ندرة الموارد المائية فى الكويت إلى قيام مجلس الوزراء بقيادة ولى العهد سعد العبد الله الصباح بالبحث عن حلول لأزمة المياه الدائمة فى الكويت.

وقد شكل مجلس الوزراء الكويتى فريق عمل لدراسة مشروع جلب المياه العذبة إلى الكويت من إيران ويترأس هذا الفريق طلال العيار وزير الكهرباء والماء ويضم فى عضويته ممثلين عن وزارة الخارجية وإدارة الفتوى والتشريع والهيئة العامة للاستثمار. وصرح العيار بأن الفريق سيعكف على دراسة جميع جوانب المشروع: القانونية والمالية والاستثمارية وأن الوزارة أعدت تقريراً فنيًا لهذا المشروع وعرضته على مجلس الوزراء أيضًا.

وأوضح أن المشروع عبارة عن عرض قدم من قبل شركات عدة أو اتحاد شركات يهدف إلى ضخ نحو ٢١٠ ملايين جالون من المياه العذبة الصالحة للشرب يوميا للكويت من إيران عن طريق مد أنبوب يبلغ طوله ٥٤٠ كيلو مترا منها ٣٣٠ كيلو مترا فى الأراضى الإيرانية و٢١٠ كيلو مترات من تحت مياه الخليج العربى حتى يصل إلى منطقة الزور فى الكويت.

وشدد الوزير الكويتى على أن إقرار هذا المشروع يحتاج إلى موافقة مجلس الوزراء مضيفا: إن المجلس طلب من فريق العمل المكلف بدراسة هذا المشروع إعداد تقرير بشأنه حتى يتمكن من الوصول إلى تصور ونتيجة نهائية بشأنه بما يحقق مصلحة الكويت ويعزز أواصر العلاقات والتعاون الثنائى بين البلدين.

وفى سياق متصل توقع على جنتى السفير الإيرانى لدى الكويت أن يرى مشروع جلب المياه من إيران إلى الكويت النور خلال السنوات الثلاث المقبلة مشيرا إلى أن

علاقات بلاده مع الكويت تشهد تطورا فى مختلف المجالات وأنه ما زالت هناك محاولات للتطوير ولجذب الاستثمارات الكويتية إلى إيران مضيفا أن الميزان التجارى بين البلدين دون المستوى المأمول إلا أنه خلال السنوات الثلاث الماضية ارتفع من ٧٠ مليون دولار إلى ١١٠ ملايين.

مجلة «الأهرام العربى»

١٦ يونيو ٢٠٠١

●●●

مبارك فى الكويت اليوم لمباحثات مهمة حول الأوضاع الراهنة

الشيخ سعد: نتطلع إلى التشاور مع الرئيس ونقدر مواقفه الثابتة

يصل الرئيس حسنى مبارك إلى الكويت ظهر اليوم قادما من أبو ظبى فى زيارة قصيرة تستغرق ساعات يعود بعدها إلى القاهرة.

وصرحت مصادر دبلوماسية كويتية بأن الرئيس مبارك سوف يجرى -فور وصوله- مباحثات مهمة مع الشيخ سعد العبدالله الصباح نآئب الأمير وولى عهد الكويت، تتناول دعم العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين فى جميع المجالات، وتطورات الأوضاع فى منطقة الشرق الأوسط، وما يتعرض له الشعب الفلسطينى من عدوان، وآفاق عملية التسوية السلمية، بالإضافة إلى الوضع الدولى الراهن فى ظل الحرب المستمرة فى أفغانستان.

وقد أصدر الديوان الأميرى الكويتى أمس بيانا أعرب فيه نائب الأمير وولى العهد باسم دولة الكويت أميرا وحكومة وشعبا عن خالص ترحيبه بالرئيس مبارك، وتطلعه إلى التشاور معه حول مختلف القضايا. وقال الشيخ سعد العبد الله إننا نقدر مواقف الرئيس مبارك المبدئية والثابتة.

جريدة «الأهرام»

الصفحة الأولى

١١ نوفمبر ٢٠٠١

●●●

أمير الكويت يستقبل أول مبعوث لعرفات منذ ١١ عاما

المبعوث الفلسطينى يأمل فى تجاوز فتور العلاقات بين الجانبين

تسلم الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت رسالة من الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات يهنئه فيها بسلامة الشفاء، والعودة وقام بتسليمها الدكتور محمد أشتيه رئيس المجلس الاقتصادى الفلسطينى للتنمية والأعمار الذى وصل إلى الكويت مساء أمس الأول موفدا من عرفات وتعد هذه المقابلة الأولى من نوعها لأمير الكويت لمبعوث للرئيس الفلسطينى منذ الغزو العراقى للكويت عام ١٩٩٠.

وصرح أشتيه بأنه سيسلم رسائل مماثلة من الرئيس الفلسطينى إلى كل من ولى العهد الكويتى ووزير الخارجية ورئيس مجلس الأمة يطلعهم فيها على ما يعانيه الشعب الفلسطينى من حصار وعدوان بما فى ذلك الحصار على القيادة الفلسطينية الذى بلغ مرحلة خطيرة. وأعرب المبعوث الفلسطينى عن أمله فى أن تتجاوز العلاقات الكويتية الفلسطينية حالة الفتور الحالية مشيراً إلى أن هناك بدايات طيبة لإعادة اللحمة الكويتية الفلسطينية كما أعرب عن أمله فى أن يزور الرئيس ياسر عرفات الكويت قريبا مشيدة بالموقف الكويتى الداعم للقضية الفلسطينية.

جريدة «الأهرام»

٣٠ يناير ٢٠٠٢

●●●

مسئولون سوريون ينفون توسط دمشق بين بغداد والكويت

وسط انتعاش فى الآمال بتدخل الرئيس السورى الدكتور بشار الأسد لدى العراق، من أجل استرداد الأسرى الكويتيين لديه، وصل أمس إلى العاصمة الكويتية (الكويت)، الرئيس السورى فى زيارة رسمية هى الأولى من نوعها منذ توليه منصب الرئاسة فى بلاده فى السابع عشر من يوليو من العام الماضى.

وقد أجرى الدكتور بشار الأسد مباحثات موسعة لدى لقائه مساء أمس مع كل من الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير الكويت، والشيخ سعد العبدالله السالم الصباح ولى العهد رئيس مجلس الوزراء، والشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، تركزت على سبل تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين فى جميع المجالات، وتوضيح موقف سوريا من العلاقات مع العراق، والتطورات الأخيرة فى المنطقة، فى ضوء العدوان الإسرائيلى المتواصل على الشعب الفلسطينى.

وقد أنعشت الزيارة، آمال الجانب الكويتى فى إمكان استثمار سوريا لتقاربها مع العراق، من أجل إطلاق سراح الأسرى الكويتيين، وفيما ينفى المسئولون السوريون -بشدة- أن الدكتور بشار بإمكانه التوسط فى هذا الأمر، ملمحين إلى أن إثارته تؤدى إلى «تخريب» زيارة الرئيس السورى الأولى للكويت، ومشيرين إلى ما صرح به الرئيس السورى نفسه، من أن برنامج زيارته معد سلفا، فإن الفاعليات الكويتية الشعبية والإعلامية -وربما الرسمية- تعرب عن آمالها فى أن يأتى الدكتور بشار الأسد ومعه بـ«بشارة سياسية وإنسانية» تحمل خبراً سعيداً لأهالى الأسرى القابعين فى سجون العراق.

وذهبت التقارير الإعلامية الكويتية فى هذا الصدد، إلى حد وصف زيارة الرئيس السورى بأنها تندرج بين رغبة الكويت فى استثمار التقارب السورى الأخير مع العراق، واستعداد دمشق لتلبية هذه الرغبة، وبين الرغبة السورية فى فتح الباب أمام الاستثمارات الكويتية على أنواعها إلى سوريا!

إلى ذلك، قال الشيخ جابر المبارك الأحمد الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الكويتى، إن زيارة الدكتور بشار الأسد تأتى فى إطار التواصل المستمر بين البلدين، وستحقق بإذن الله النتائج المرجوة فى تعزيز العلاقات الثنائية، فيما وصف مبارك الخرينج رئيس مجلس الأمة الكويتى بالنيابة الزيارة، بأنها علامة بارزة على عمق العلاقات بين البلدين، وأنها تفتح آفاقا واسعة للعمل المشترك فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.

ومن جهتها، توسعت الصحف الكويتية الصادرة أمس، فى نقل تأكيدات كبار المسئولين السوريين بأن التقارب السورى -العراقى، لن يكون على حساب الكويت، وإن العقود السورية المبرمة مع العراق، لا تخرج عن إطار صيغة «النفط مقابل الغذاء»، وأن زيارة الرئيس السورى تؤكد الدعم السورى لسيادة وأمن الكويت، وضرورة إطلاق الأسرى الكويتيين.

وكشفت صحيفة «القبس» الصادرة أمس السبت، النقاب عن تقرير رسمى وجهه كوفى عنان الأمين العام للأمم المتحدة، إلى رئيس مجلس الأمن الدولى، أكد فيه أن الكويت أبدت استعدادها لإجراء محادثات مباشرة مع العراق حول موضوع الأسرى، والمحتجزين الكويتيين، بشرط أن تعلن الحكومة العراقية مسبقا اعترافها بأنها تحتجز هؤلاء الزسرى والمحتجزين داخل سجونها.

وقال التقرير إن مثل هذا الموقف الكويتى، الذى جاء على لسان رئيس مجلس الأمة محمد جاسم الخرافى، إلى أمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى، كان ردا على اقتراحات تقدم بها أخيراً عدد من الدول العربية، دعت من خلالها إلى إيجاد حل لهذه القضية فى الإطار الثنائى بين كل من الكويت والعراق.

ويرأس الرئيس السورى، وفد رفيع المستوى يضم فاروق الشرع وزير الخارجية، ومحمد العمادى وزير الاقتصادى والتجارة، ومسئولون آخرون، وسوف يعقد الجانبات الكويتى والسورى، صباح اليوم جلسة مباحثات موسعة يرأسها الرئيس بشار من الجانب السورى، والشيخ صباح الأحمد من الجانب الكويتى بحضور الدكتور يوسف الإبراهيمى وزير المالية والتخطيط، وصلاح خورشيد وزير الصناعة والتجارة الكويتيين، وسوف تتناول المباحثات، إضافة إلى الجانب السياسى، سبل تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين، كما يلتقى الرئيس السورى بأفراد الجالية السورية والسفراء العرب فى الكويت قبل مغادرته اليوم.

جريدة «الأهرام»

١٩ أغسطس ٢٠٠١

●●●

مواقف مصر المشرفة تحظى بتقدير الكويت قيادة وشعبا

الكويت سددت حصتها المالية لصندوق دعم القدس والانتفاضة

أكد سفير الكويت الجديد لدى مصر خالد الكليب، أن العلاقات بين مصر ودولة الكويت، علاقات ممتدة ومتأصلة، وتضرب بجذورها فى عمق التاريخ، وأنها فى نمو وتطور وتنتقل من أفضل إلى الأفضل، مشددا على أن قوة هذه العلاقات ورسوخها قد تمثل فى المواقف الصعبة التى مرت بها الكويت، خاصة الاحتلال العراقى لها، والذى وقفت مصر خلال -قيادة وشعبا- مواقف مشرفة، تحظى بتقدير بالغ من الشعب الكويتى وقيادته، ولا يمكن أن ينساه الشعب الكويتى، ولا قيادته أبدًا.

وأضاف الكليب -فى حوار خاص مع «الأهرام»- أن مصر الشقيقة قامت منذ اللحظات الأولى لاحتلال الكويت بكل ما تمليه عليها أصالتها العربية، ولا ننسى مؤتمر القمة العربى، الذى عقد على أرضها خلال الأسبوع الأول من الاحتلال العراقى، كما لا ننسى موقف مصر المؤيد والداعم لحقوق الكويت، وقضاياها العادلة، فوى مقدمتها قضية الأسرى.

ووصف السفير الكويتى الجديد لدى القاهرة، العلاقات بين مصر والكويت بأنها فى القمة، مشيرا إلى أنه: لدينا فى الكويت ما يفوق الثلاثمائة ألف من العمالة المصرية على جميع المستويات.

وأشار أحمد خالد الكليب، إلى قوة العلاقات الشعبية المصرية -الكويتية فى الجانب البرلمانى، بين مجلسى الشعب والشورى فى مصر، ومجلس الأمة فى الكويت، وما انبثق عنها بين لجان صداقة بين الجانبين، تعبر عن عمق العلاقة، والتفاهم التام، ودعم القضايا المشتركة سواء على المستوى الثنائى، أو العربى، أو الدولى.

وحول أهمية التضامن العربى فى الوقت الراهن، وفى ظل الظروف التى تمر بها المنطقة، قال السفير الكليب: إن ما حدث من غزو الكويت، كان ضربة للتضامن العربى، وأحدث شرخا كبيرا فى الجسم العربى، وأدى إلى خلافات كبيرة بداخله، لكن بفضل الجهود العربية، وفى مقدمتها جهود الشقيقة مصر، بدأ هذا التضامن فى التعافى، وساعد عليه كذلك جهود الكويت، التى قدمت الكثير فى القمة العربية الأخيرة بعمان.

جريدة «الأهرام»

٩ سبتمبر ٢٠٠١

●●●